توضيح بعض الباحثين المستشرقين لبعض أسس النظريّة النحْويّة العربيّة في القرون الوسطى القياس، التقدير، الإعراب والبناء، عامل المبتدأ والخَبر وعمل (إنَّ)

مراد موسى

تلخيص:

بيّنّا في هذه الدراسة توضيح بعض الباحثين المستشرقين لعدد من الأسس والمبادئ الخاصّة بالنظريّة النحوية العربيّة وفق نحْويّي القرون الوسطى وهي: القياس، التقدير، الإعراب والبناء، العامل في المبتدأ والخبر وعمل (إنَّ)، علماً بأنّ لهذه الأسس مكانة هامّة في شرح مختلف الظواهر والتراكيب النحْويّة.

فالقياس يكون جاريًا على كلمة أو فئة تكتسب المنزلة والوظيفة النحْويّة لنظيرتها في القياس. والتقدير يحدث في ذهن المتكلّم مستوفيًا تركيب المعنى الشامل على العناصر والتركيب النحْويّ السليم. أمّا الإعراب فيتمثّل بتغيّر أواخر الكلمة المعربة بسبب اختلاف العوامل وتدخل في حالات ثلاث من رفع ونصب وجرّ، سواء كان العامل لفظيًّا كالفعل أو معنويًّا كالابتداء. يقابل الاصطلاح (إعراب) الاصطلاح(بناء) وهو ثبوت آخر الكلمة رغم اختلاف العوامل ويكون بناؤها لازمًا لا يتغيّر ويكون مع إعراب محليّ. وفي مقابل ذلك هناك حالات مثل تركيب النداء توجب البناء للاسم المعرب ليصنّف هذا الاسم على أنه مبنيًّا بناءً عارضًا. وبخصوص الجملة الاسميّة فإنّ عامل الرفع في المبتدأ هو عامل معنويّ(الابتداء) وعامل الرّفع في الخبر هو لفظيّ(المبتدأ) ، غير أنّ دخول (إنَّ) المقيسة بالفعل يتغيّر الإعراب بنصب(إنَّ) للمبتدأ ورفعها للخبر.

1. تمهيد

لقد اعتمَد النحْويّون المبكّرون والمتأخّرون في القرون الوسطَى في نحوهم **الكتاب** الذي وضعه سيبويه في القرن الثامن الميلاديّ في مدينة البصرة جنوبي العراق. يشمل **الكتاب** وصفًا مفصّلاً وتحليلاً دقيقًا للّغة العربيّة القديمة (Classical Arabic)، وكذلك يشمل نظريّات ومبادئ في اللسانيّات العربيّة (Levin 1995، 214).

يظهر نصّ **الكتاب** لنا أنّ منهجيّة سيبويه في الأساس تقوم على الوصفيّة للّغة العربيّة، وأنّ هذه الوصفيّة تستند إلى ثلاثة مصادر أساسيّة:

- نصّ القرآن الكريم.
- الشّعر العربيّ القديم.
- بعض كلام العرب.

ويعدّ المصدر الأخير الرّكيزة الأساسيّة في وصف سيبويه للّغة العربيّة، وعلى ما يبدو فإنَّ المقصود بـ"العرب" عنده بعض القبائل العربيّة البدويّة التي عاشت في ضواحي مدينة البصرة. وقد استمرّ هؤلاء العرب البدو في تكلّم واستعمال لهجات اللغة العربيّة القديمة، رغم انتشار لهجات جديدة للّغة العربيّة بين السكّان في القرن الثامن الميلاديّ (نفس المصدر).

في كلام العرب البدو المعتَمَد لدى سيبويه والنحاة من بعده، وفي النصّ القرآني والشّعر القديم، بإمكاننا أن نجد التراكيب والظواهر النحويّة التي عني النحويّون بدءًا بسيبويه بوصفها وتحليلها استنادًا إلى وسائل نحويّة في تسوية الصعوبات النظريّة، واستنادًا إلى الإعراب وعلاقته بنظريّة **العمل**.

في الدراسة الحاليّة، سنتناول توضيح بعض الباحثين المستشرقين مفهوم النحويّين لوسيلتي **القياس والتقدير وللإعراب** المقتضي لنظريّة **العمل**، ولما يقابله من **البناء اللازم والعارض**، وتوضيح (العامل) في المبتدأ والخبر وعمل (إنَّ)، لما في ذلك من إسهامات كبيرة في شرح الظواهر والتراكيب النحويّة المختلفة.

2. وسائل لتسوية صعوبات نظريّة

2.1 القِياس (Analogy)

يلحظ Maroth (1995، 103، 107) أنَّ النحويين البصريين اعتمدوا كثيرًا (القِياس) في التعليلات وشرح الظواهر النحويّة. ولفهم مبدأ القياس، يتعيّن علينا البدء من مصطلح **المنزلة**. فالمنزلة تشير الى صنف أو فئة مع مكانة لغويّة نابعة من خاصيّة ذلك الصنف أو الفئة؛ فإذا كانت كلمة معيّنة (A) لها نفس منزلة كلمة أخرى (B)، فإنَّ هذا يعني أنها تابعة لنفس الصنف مثل (B)، وبالتالي تحتل موقع (B) في الجملة بل وتأخذ بعضًا من وظائفها النحويّة (Versteegh 1978، 268 – 269).

فعلى سبيل المثال نذكر الكلمتيْن (لعلَّ) و (كأنَّ) يليهما الاسم منصوباً والخبر مرفوعاً؛ باعتبار أنَّ لهما (منزلة) الأفعال من حيث التأثير النحْويّ (العمل)، غير أنَّ هاتين الكلمتيْن لا تحتويَان على

فاعل مرفوع مستتر فيها[1]؛ إذ أنّها ليست بذاتها أفعالاً . وتجدر الاشارة الى أنَّ (لعلَّ) و (كأنَّ) إنّما اكتسبتا عمل الأفعال بالتناظر القائم بينهما وبين الأفعال[2].

بالإمكان التمعّن في المثال الذي يأتي به Versteegh (1997، 78 – 79): **إنَّ زيداً لَضاربٌ**، على أنّ الفعل المضارع (يضرب) بإمكانه أن يحتل موقع صيغة اسم الفاعل ووظيفتها النحويّة في الجملة: **إنَّ زيداً لَيضربُ**. إذ أنّ هذا الفعل يتصرّف تصرّف الاسم من حيث تغيّر الحركة على آخره من الضمّة الى الفتحة، وبالتالي فإنَّ له (منزلة) الاسم رغم أنه ليس بذاته اسماً.

ينبّه Owens (1990، 25) إلى أنّ المنزلة أطلق عليها (القياس) (Analogy)[3] وهو يلعب دوراً كبيراً في جعل التراكيب غير العاديّة، تراكيبَ تتمشّى مع التراكيب الأساسيّة.

هناكَ أيضاً العامل المعنويّ (الابتداء) الذي يُقاس بالعامل اللفظيّ في العمل. فهو يعمل في المبتدأ ويُقاس بالعامل اللفظيّ (المبتدأ) الذي يعمل في الخبر (للتوسّع، انظر: Peled 1992، amal‘، 149).

والجدير ذكره أنّ **القياس** يمتاز به النحويّون البصريّون أكثر من الكوفيين، وسيبويه اعتمد هذه الوسيلة في كتابه، وبما أنّ النحويين من بعده اتخذوا من كتابه مصدرًا وأنموذجًا أساسيًّا في النحو، نجدهم كذلك يرتكزون عليها (Peled 1992، amal‘، 147، Maroth 1995، 106).

2.2 التقدير

الفكرة الأساسيّة التي تقف من وراء التقدير أنَّ المتكلّم عندما يقول (X)، إنّما يقصد ويعلّق في نيّته كأنّه يقول (Y).

Levin (1997، 143) يعطي مثالاً على ذلكَ ما يقدّره بعض النحوْيّين عند القول:

---

[1] أورد Versteegh (1978، 269) بهذا الخصوص العبارة:" ولا يضمَر فيها المرفوع" وهذا رأي الخليل بن أحمد الذي ساقه سيبويه في الكتاب (2، 131):" وزعم الخليل أنّها عملت عملين: الرّفع والنصب... ولا يضمَر فيها المرفوع كما يضمَر في كان...".

[2] للتوسّع في (العمل)، (انظر: بند 3 و 4 فيما يلي).

[3] (القياس) هو تعبير شائع بينَ النحويّين. (للتوسّع، انظر: Maroth 1995، 101 و Owens 1990، 25).

زيدٌ في الدارِ، إنّما يقصد المتكلّم كانّه يقول: **زيدٌ استقرَّ في الدارِ**. فالكلام المعلّق في النيّة هنا (زيد استقرّ في الدار) يطلق عليه **التقدير**. وإنما يستعمَل التقدير عند النحاة كوسيلة لحلّ إشكال نظريّ وجعل التركيب الذي لا يتفق مع النظريّة النحويّة تركيبًا جائزًا.

فمثلاً يعتقد النحويّون المتأخّرون[4] أنَّ حروف الجرّ هي حروف رابطة، بحيث تربط الفعل أو الأسماء المشتقّة (مثل اسم الفاعل والصفة المشبّهة به وأفعل التفضيل) مع (الاسم) نحو: **انصرفتُ عن زيد**.

وإذا رجعنا إلى جملة؛ **زيد في الدار**، وجدناها تخلو من (الفعل)، وأنَّ حرف الجرّ (في) يربط اسما باسم آخر. وهذا إشكال حلّه النحويّون بتقدير النيّة لدى المتكلّم كأنه قال:

زيدٌ[استقرّ] في الدار، حيث يربط حرف الجرّ الفعل بالاسم المجرور.

بخصوص ما ذكر أعلاه، وفي حالة افتقار التركيب الى أحد أركان الجملة، فهناك اعتبار نوعين من التراكيب؛ تركيب **اللفظ** وتركيب **المعنى**، كما ينوّه Peled (1992، Cataphora، 95).

فتركيب (اللفظ) هو التركيب الذي يلفظه المتكلّم مفتقراً إلى الاتفاق مع مبادئ النحو مثل:

زيد في الدار، في حين أنّ تركيب المعنى هو المقصود في **التقدير** مستوفيًا الأسس، مثل:

زيدٌ [استقرّ] في الدار. غير أنّ الجزء غير الظاهر في الجملة (استقرّ)، يعتقد النحاة أنّه لا بدّ وأن يكون مستترًا في نيّة المتكلّم، وقد أطلقوا على ذلك الجزء (المضمر)، وأحياناً (المضمر في النيّة) (للتوسّع، انظر: Levin 1997، 144).

مثال جيّد يسوقه Peled (1992، Cataphora، 97) ضمن التقدير هو: **ضرب غلامَه زيدٌ**، الذي استعمله معظم النحوْيّين[5] على أنه تركيب (اللفظ) وأن الإشكال فيه أنَّ الضمير (هـ) من

---

[4] أوضح Levin (1987، 359 – 360) أنّ النحويّين المتأخّرين هم النحْويّون الظاهرون مع بداية القرن العاشر الميلاديّ، وقد ذكر أنّ ابن جنّي هو من أطلقَ بشكل واضح على حرف الجرّ إذا لم يكن زائدًا أنّه (متعلّق) بالفعل أو اسم الفاعل، وقد أحالَ إلى كتابه: سرّ الصناعة ص 141، سطر 13.

[5] أشار Peled (1992، Cataphora، 97) إلى أنّ معظم النحوْيّين استعمل هذه الجملة بشكل نموذجيّ في إطار (التقدير)، ولم يحدّد هؤلاء النحوْيّين أو بعضهم، لكن ضمن تناوله توضيح (التقدير) من خلال جمل أخرى (نفس المصدر، ص 96، ص 98 وإليك) فقد أشار إلى نحوْيّين بدءًا بسيبويه ثمّ ابن السرّاج والزجّاجي وابن يعيش وغيرهم.

المفروض أن يعود إلى (زيد) ويكون قد سبقه، باعتبار أن العائد يعود إلى ما يسبقه. وكذلك الإشكال في ترتيب موقع عناصر الجملة (VOS).

يستعمل الزجاجي (التقدير) كما يشير Peled (1992، Cataphora، 97) لحلّ الإشكال من خلال تقدير الجملة: ضرب زيدٌ غلامَه، وهي جملة التركيب في (المعنى). فنلاحظ أن جملة التقدير استوفت الأمريْن معا؛ ترتيب عناصر الجملة من فعل وفاعل ومفعول (VSO)، وأنّ العائد يعود الى ما يسبقه (زيد). من الواضح أن تركيب (اللفظ) إنما اشتقّ من تركيب (المعنى) الحاصل في التقدير، حيث أنّ اللفظ والمعنى يشكّلان مقوّمًا أساسيًّا للّغة العربيّة كغيرها من اللغات الساميّة كما يذكر Baalabki (1995، 1).

في المقابل، يعتقد بعض النحاة على ما يذكر Levin (1997، 146 – 147) أنّ الجملة أحياناً تشتمل على عنصر زائد، فيأتي **التقدير** معتبرًا هذه الزيادة، وإسقاطها من التركيب، نحو المثال الذي يتطرّق إليه ابن جنّي [6]: أليسَ اللّهُ يكافٍ عبده (سورة الزمر ، آية 36)، بحيث أن تقدير المعنى: أليسَ اللّهُ **كافيًا**، فهنا يكون التقدير أوجز من تركيب اللفظ.

3. الإعراب والبِناء

3.1 الإعراب يقتضي العامل والمعمول

في الواقع، إنّ كل موضوع قيد الدراسة ضمن النظرية النحويّة العربيّة في القرون الوسطى، لا بدَّ وأن يرتكز على الإعراب. يأتي الإعراب عند النحويّين لشرح تصنيف الحالات وتبيان الوظائف النحويّة في الجملة وتغيّر الحركات على آخر الكلمة.

يوضّح Peled (1994، 133) ضمن هذا الإطار، أنّ الإعراب يقتضي **العمل**. و(العمل) هو نظريّة أساسيّة في النحو العربيّ (انظر: levin 1995، 214). و(العمل) يجمع بين **العامل والمعمول** (المعمول فيه)، بحيث أنَّ العامل يؤثّر نحويًّا في المعمول ويحدّد حالته والحركة على آخره [7]، ما ينصّ عليه النحاة: **x** يعملُ في **y** (**x** = عامل، y = معمول)، أو **y** ينتصب/يرتفع بـ **x**. كلا

[6] يحيل Levin (1997، 147) إلى كتاب ابن جنّي: سرّ الصناعة 1، ص133، سطر 7– 10.

[7] ما يعنينا في البحث المعتمد هنا هو حالات الاعراب لـ (الاسم)، غير أنه يوجد حالات اعرابيّة تتحدّد للفعل المضارع. (للاستزادة بهذا الخصوص، انظر: Levin 1995، 215).

التعبيرين يُظهِر تأثير العامل في المعمول، ولا بدّ للعامل من أن يسبق المعمول حسب الرأي السائد في هذه النظريّة (انظر: Peled 1994، 134).

الحركات على أواخر الكلمات تدلّ على الروابط النحويّة في الجملة وفي نفس الوقت هذه الروابط تشرح وجود تلكَ الحركات (للتوسّع، انظر: Peled 1994، 134)، وعليه فإنّ نظرية العمل اتّسعت أكثر لشرح تراكيب معيّنة، بل وأشار النحويون إلى أنّ تحديد الروابط النحويّة يحملُ قصد المتكلّم، وبالتالي جُعل له دور أساسيّ في تحديد حركات الاعراب. ويسوق Peled تعريف الجرجاني (المقتصد 1، 98. انظر: Peled، نفس المصدر) للإعراب: "أن تختلفَ أواخر الكلام لاختلاف العوامل".

بعض النحاة على ما يذكر Peled (1994، 134 – 135) يرى في الإعراب أنه معنويّ أكثر منه لفظيّ، باعتبار أهميته في الكشف عن الروابط النحويّة في الجملة، بينما تكون الحركات بمثابة آلة للتفرقة بين هذه الروابط.

يدرج Levin (1995، 215) استنتاج النحويين بأن للاسم ثلاث حالات في الاعراب: الرفع، النصب والجرّ [8]. ومفهوم النحويّين بأنّ لحالات الإعراب هذه علامات إعراب [9]، وتعرض عند النحويّين بالمفهوم الصوتيّ (Phonetically): فحركة **الضمّة** (الرّفع) تعدّ أثقل الحركات، وهي تحدَّد للمجموعة التركيبيّة التي تشمل أقلّ عدد من العناصر وهي **الفاعليّة**، حيث أنّ الفاعل يعرض فيها بمركّب واحد فقط، ويقاس على الفاعل نائبه والمبتدأ والخبر وغير ذلك...

وخلافًا لقلّة عناصر (الفاعليّة) ، فإنّ **المفعوليّة** تشتمل على عناصر أكثر عدد من (الفاعليّة)، لذا يتحدّد لها حركة **الفتحة** (النصب) باعتبارها أخفّ الحركات. والحركة المتبقّية هي **الكسرة** (الجرّ) للأسماء (للتوسّع، انظر: ابن يعيش 1، 75 و الأستراباذي 1، 62).

---

[8] أورد Owens (1995، 463) استيحاء النحْويّين مصطلحات نحْويّة هامّة مثل **رفع ونصب وبناء**... من عالم الهندسة المعماريّة.

[9] يجدر بنا الإشارة إلى الاصطلاح **تقدير الإعراب**، أي تقدير حركات الإعراب على آخر الكلمة نحو (عصا) و (فتى) ... وإلى الاصطلاح **الإعراب بالحروف**، أي النطق بالحروف كعلامات إعراب في آخر الكلمة نحو (الواو) في الأسماء الستّة و (الألف) في المثنى وغير ذلك... (للتوسّع انظر: الأستراباذي 1، 60 – 64).

ويتحدّث Levin (نفس المصدر) عن ابن الأنباري أنّه ينسب إلى خلف الأحمر عرضه بأنّ **العامل** في الجملة الفعلية الذي يعمل في الفاعل ويحدّد له حالة (الرفع) هو **معنى الفاعليّة**؛ أي القيام بالعمل الملفوظ في الفعل من قبَل الفاعل. كما أنّ ابن الأنباري يعرض لنفس النحويّ شرحه بأنّ **العامل** الذي يعمل في المفعول به ويحدّد له حالة (النصب) هو **معنى المفعوليّة**، أي تأثّر المفعول بالعمل الملفوظ في الفعل، لكن هذا الادّعاء يرفضه ابن الأنباري كما سنبيّن لاحقاً.

يمكننا الاستدلال من كتاب سيبويهِ، أن للمتكلّم بعض الدور في تحديد حالة الاعراب (Peled 1994، 137)، ومع ذلك نجد في الكتاب استعمال الحرف (بِ) أو (لأنّ)، على أنّ (بِ) يدل على العامل الفوري المؤثر في العنصر. أما (لأنّ) فاستعمالها يبيّن بعضًا من حكم الوظيفة النحويّة أو شرح حالة إعرابيّة بمستوى أعلى من مجرّد عامل فوري.

ابن السرّاج يعتبر النحوي الأوّل الذي يشير بشكل واضح الى دور الروابط النحوية في تحديد الحالة الإعرابية (Peled 1994، 139)، وهذا ما يسترسل Levin (1995، 216) في وصفه بمحاولة النحويين لبلورة نظرية ترمي إلى أن حالات إعراب الاسم تكون محدّدة من قبَل الوظيفة النحويّة. فهو يلحظ رفض ابن الانباري لما نسبه الى خلف الأحمر من أنّ عامل رفع الفاعل إنّما يحدّد بـ (معنى الفاعليّة)، في الوقت الذي يقول فيه المتكلّم: **لم يقم زيدٌ**، إذ لم يصدر أي قيام لـ (زيد) فهو ليس فاعلاً. وبشكل مشابه يرفض ابن الأنباري ادعاء خلف الأحمر بأن عامل النصب للمفعول به إنما يحدّد بـ (معنى المفعوليّة)، على أنه لو صحّ ذلك، فيصح للمتكلّم عندها أن يقول: **ضُرِبَ زيداً** بدلا من: **ضُرِبَ زيدٌ**. ابن الأنباري في المقابل يرى أنّ المفعول به إنّما ينتصب بتركيب نحويّ معيّن، في حين أنّه يرتفع بتركيب آخر. فالعوامل المحدّدة لحالة الفاعل والمفعول بهِ ليست معنى الفاعليّة والمفعوليّة (Levin 1995، 217 – 218).

أما تعليل رفع الفاعل عند ابن السرّاج، فمنوطٌ بشرح الفاعل على أنه مركّب مرتبط بالفعل ارتباطًا خبريًّا [10]، وحالة الرفع هي النتيجة المباشرة لعمل الفعل (Peled 1994، 139 – 140).

ابن جنّي يوضّح هذا الأمر أكثر ، فيما يخصّ العامل الفوريّ والروابط النحويّة المعلّلة للإعراب ، حيث أنّه يرى في الفعل **علّة** الرفع للفاعل، في حين أنّ الإسناد (اسناد الفعل الى الفاعل) هو **علّة**

[10] يذكر ابن السرّاج أنّ الفعل هو (حديث) عن الفاعل. (انظر: Peled 1994، 140).

العلّة (Peled 1994، 142). وبكلمات أخرى فإنّ الفعل هو العامل الفوري المسبّب لحالة الرفع، على أنّ العامل الذي يسبق المعمول هو المؤثّر فيه فوريًّا، ويأتي هذا العامل بفضل الإسناد (الربط النحويّ).

بهذا الصدد يُظهر Levin (1995، 219) اعتبار النحويين **العوامل اللفظيّة**، وهي التي ينطَق بها في اللسان مثل: الأفعال، بعض الحروف، والأسماء نحو اسم الفاعل واسم الفعل وغير ذلك...

باعتبار الفعل عاملاً لفظيًّا فوريًّا، يُظهر Peled في المقابل اعتبار ابن جنّي (اللمع، ص79، انظر: Peled 1994، 142) **إسناد** الفعل إلى الفاعل عاملاً بحدّ ذاته، حيث يقول: "وهو [الفاعل] مرتفع بفعله وحقيقة رفعه بإسناد الفعل اليه". فالعامل اللفظيّ (الفعل) هو في جوهره (**معنويّ**)، حيث يصرّح ابن جنّي (الخصائص 1، 109، انظر: Peled 1994، 143) بوضوح أنّه: ".. كانت العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة إلى أنّها معنويّة".

والجدير ذكره أنّ الرفع منوطٌ بما يسمّى **عمدَة**، أي أنّ الفاعل هو عنصر خبريّ أساسيّ فهو (قويّ)، في حين أنّ النصب منوط بما يسمّى **فضلة**، أيّ مركّب غير أساسيّ في الجملة والذي يكون بمثابة متمّم، فهو (ضعيف) (للتوسّع، انظر: Peled 1994، 141، الأستراباذي1، 62).

فإذا انتقلنا الى حالة النصب، فإنّ ابن جنّي يرى في (نصب) الاسم على أنه **فضلة**، بمعنى أنّه مركّب غير أساسيّ في الجملة. فهو يرى في الفعل والفاعل رابطا نحويّا يتكوّن من الفعل المسنَد إلى الفاعل الذي يعتبر (عمدة) في الجملة، فالرفع جاء للفاعل بعد تمام الجملة أساسًا. أمّا المفعول به فهو مركّب غير أساسيّ، لذا انتصب بعد ارتفاع الفاعل.

يعرضُ Levin (1995، 220) شرح النصب في الجملة التي أوردها عن ابن السرّاج:

ضرب زيدٌ عمرًا، حيث ينتصب (عمرًا) على أنّه مفعول به. أي أنّ وظيفته النحويّة مكّنت له النصب من حيث أنّها عنصر غير أساسي بل متمّم.

وإنّما يفرّق النحويّون بين العامل اللفظيّ والعامل المعنويّ، لكون ارتباط (العمل) في بعض الحالات بصيغة ظاهرة (لفظ) نحو حرف الجرّ أو تعبير مثل (لعلّ)، بينما في حالات أخرى يكون (العمل) بدون أي عامل ظاهر مثل عامل (الابتداء). فالعامل المعنويّ حسب تعريف يذكرهُ Levin (1995، 221) لنحويّ من القرن الرابع عشر هو السيّد الشريف الجرجاني، هو العامل الذي لا

يلفَظ بهِ وإنما يدرك بالعقل (يُعرَف بالقلب). كما ويذكر Levin أنّ معظم النحويين متّفقون على أنّ العامل الرافع للمبتدأ في الجملة الاسميّة هو عامل معنويّ يطلق عليه **الابتداء**، كما سنفصّل لاحقاً.

أما الجرّ للاسم فإنما يحصل بالعامل اللفظي المباشر وهو حرف الجرّ قبل الاسم، أو بالإضافة، على أن تركيب الإضافة **يقتضي** الجرّ، إذ يبرز Peled (1994، 144 – 145) لنا معنى الاصطلاح **اقتضاء** عند الزمخشري، على أنه في الوقت الذي فيه الفاعلية والمفعولية تحتوي (تقتضي) الرفع والنصب، كذلك الإضافة (تقتضي) الجرّ للتمييز بين رفع الفاعل ونصب المفعول، لكن العامل المباشر هو غير (المقتضي)، كذلك الأمر بالنسبة للجرّ بحيث أن العامل المباشر هو حرف الجرّ مثل: **مررتُ بِزيدٍ**، أو ما يشغل وظيفة الحرف عندما يكون المضاف اسمًا مثل: **غلامُ زيدٍ**. هنا توجد اضافة (مقتضية) للجرّ ، لكن العامل المباشر له هو حرف مقدّر (حرف الجرّ المقدّر) وهو **لِـ**: **غلامٌ لِزيدٍ** [11].

الحقيقة أن المتكلّم هو الذي يحدّد علامات الإعراب لما يلعبه من دور في تحديد وظيفة الفاعل والمفعول، وبالتالي فإنّ التركيب هو من عمل المتكلّم تعبيرًا منه عن الروابط النحويّة (معانٍ) (Peled 1994، 147). فمثلا عند لفظ المتكلّم **للضمّة**، فإنّ هذا يدلّ على التركيب النحويّ للفاعل مع الفعل، على أن الفاعل (عمدة) في الجملة ويقتضي حالة الرفع.

يجدر بنا أن نورد ما شخّصه النحويون من اختصاص العوامل اللفظية المباشرة بالأسماء، وهي (للاستزادة في هذا الموضوع، انظر: Levin 1995، 227):

أ . الأفعال.

ب . الأسماء، إذ أنّه مِن النحْويّين مَن يرى أن المبتدأ يعمل في الخبر (Levin 1995، 222).

ج . بعض الحروف، نحو حروف الجرّ (من، إلى، عن...) والحروف المشبّهة بالأفعال نحو (**إنَّ**) و (**أنَّ**).

---

[11] Levin (1995، 220) يلفت الانتباه إلى أن هناكَ تراكيب يكون فيها الاسم معمولاً لعامل مباشر مقدّر، يتضمّنه سياق التركيب، مثل: **نفسكَ يا فلانُ**، بحيث أنَّ (نفسَ) تنتصب بفعل مقدّر[اتّقِ]:[اتَّقِ] نفسَكَ يا فلانُ.

ضمن شرح النحويين المتأخّرين للإعراب المقتضي للعامل والمعمول، فإنّ Peled (1994، 150) يشير إلى أن الشربيني يرى في العامل (تعبيرًا) يطلب تركيبًا نحويًّا معيّنًا يقتضي الإعراب. (جاءَ) و (رأيتُ) مثلاً يطلبان الفاعل والمفعول المقتضييْن للرفع والنصب.

وإذا انتقلنا إلى المثال الّذي أورده Levin (1995، 220) عن ابن السرّاج: **ضربَ زيدٌ عمراً**، برفع الفاعل (زيد) ونصب المفعول (عمرو)، نخلص إلى ما يلي بناء على ما تقدّم من شرح:

الفعل (ضربَ) يحتاج إلى الفاعل (زيد) احتياجاً ضروريّا، فهو يُسنَد الى الفاعل على أنه [الفاعل] **عمدة** قويّة أي عنصر خبري أساسيّ. ونفس الفعل (ضربَ) يحتاج إلى المفعول به احتياجًا غير ضروريّ، على أنه (المفعول به) **فضلة** ضعيفة، أي عنصر غير أساسيّ في الجملة، يأتي بعد إسناد الفعل إلى الفاعل، وكذلكَ المضاف إليه يكون مقتضياً للجرّ بعد أن اقتضى الفاعل والمفعول الرفع والنصب على التوالي.

إذاً فالإعراب، يمكن أن يفسّر على أنه انتقال من **حالة** ما قبل الإعراب للاسم (السكون) الى **حالة** إعرابيّة معيّنة (رفع، نصب وجرّ)، أو انتقال من (حالة) إعرابيّة الى أخرى. وعلى كلّ، فكما رأينا فإنَّ **العامل** يلعب دور (الآلة) المحصّلة للتراكيب النحوية التي تحتوي على الإعراب.

والاسم الّذي يختلف آخره لاختلاف العوامل هو الاسم **المعرَب**. الأستراباذي (1، 51) يعبّر عن هذا بوضوح حيث يقول: "الاسم المعرب هو الاسم المركّب". والمقصود بـ (المركّب) أي المركّب إلى عامله. ونفس النحويّ (1، 52) يوضّح معنى التركيب للاسم المعرب من خلال الإتيان بمثال الإضافة: "... بل الاسم المركّب إلى عامله، ألا ترى أن المضاف اسم مركّب إلى المضاف إليه، ولا يستحقّ [المضاف] بهذا التركيب إعرابًا، بل المضاف إليه يستحقّه بالتركيب الإضافي، لأنَّ المضاف عامله، على قول، أو الحرف المقدّر، على آخر".

من هذا الاقتباس يتضح تعريف الاسم المعرب كما ذكرنا، وأن المضاف اليه هو اسم (معرب) مجرور بالإضافة وعامل الجرّ فيه هو حرف الجرّ المقدّر، أو حسب قول آخر هو المضاف، كما ينصّ مثلا ابن عصفور (2، 75) على أن المضاف هو عامل الجرّ في المضاف إليه باعتبار أن الاسم المضاف يسدّ مكان حرف الجرّ المحذوف.

بناء على ذلك، فإنّ الاسم المعرب يكون مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا لاختلاف العوامل.

لكن في مقابل الإعراب يوجد **البناء** وهو ثبوت أواخر الكلمات وعدم تغيّرها، وإنّ كل اسم يحدث فيه البناء يطلَق عليه **المبنيّ** كما سنفصّل.

3.2 البناء اللازم والبناء العارض

يُعرَض **البناء** في الكتب النحويّة على أنه نقيض **الإعراب**، كما يظهر Bohas (1990، 54). **البناء** هو عدم التغيّر في آخر الكلمة باختلاف العوامل، بخلاف الإعراب. فحركة الاسم المعرب في آخره كما رأينا هي نتيجة العامل في ذلك. أما الاسم المبنيّ نحو (اسم الإشارة) مثل **هؤلاءِ**، فإن الكسرة الظاهرة على آخره هي حركة (بناء) بدون عامل كما في (بزيدٍ) الاسم المجرور بالباء.

يقول الجرجاني (ص 56): "فالرفع في البناء ضمّ، والنصب فتح، والجرّ كسر"، فالجرجاني يشير هنا الى تجرّد (البناء) من عامل الرفع، النصب والجرّ للاسم، فلا يقع على آخره حركة إعراب، وإنما يكون مبنيًّا على حركة بناء: ضمّة، فتحة وكسرة.

وهناكَ الاسم المبنيّ على السكون نحو (مَنْ). ومهما يكن فإنّ القرشي—انظر قائمة المصادر– (ص 91) يأتي موضّحًا البناء من خلال الأمثلة: **جاءَني هؤلاءِ**، **ورأيتُ هؤلاءِ ومررتُ بهؤلاءِ**. فنلحظ في الأمثلة اسم الإشارة (هؤلاءِ) على أنه مبني على الكسرة. فالحركة على آخر الاسم المبني (هؤلاءِ) هي حركة بناء لا حركة إعراب، فلا نقول: (X) جاءني هؤلاءُ و رأيتُ هؤلاءَ. أما المثال: مررْتُ بهؤلاءِ، فإنّ الكسرة الظاهرة على آخر (هؤلاءِ) هي حركة بناء وليست حركة إعراب (الجرّ).

لكن نذكر بهذا الشأن ما يبيّنه Bohas (نفس المصدر) بأن الداعي الأساسي لوضع الإعراب هو كشف الغموض، والقدرة على التمييز بين الروابط النحويّة في الجملة. أي أنه في الأمثلة المذكورة أعلاه، نجد أن اسم الإشارة (هؤلاءِ)، وإنْ كانَ مبنيًّا على الكسرة، إلا أنَّ له وظيفة نحويّة: فاعل مرفوع في المثال الأول، مفعول به في المثال الثاني، واسم مجرور في المثال الثالث. فيجب التفرقة هنا بين كون الاسم مبنيّاً [12] على حركة في آخره (الكسرة) لا تتغيّر، وبين اختلاف العوامل في

[12] يعنينا هنا الحديث عن الأسماء المبنيّة دون الأفعال والحروف. والأفعال مبنيّة عدا المضارع للاسم فهو معرب إلّا في حالات فيكون مبنيًّا. أما الحروف فكلّها مبنيّة لأنها لا تكون فاعلاً أو مفعولاً فلا حاجة الى إعرابها فتكون مبنيّة. (انظر: الجرجاني، ص 57).

هذا الاسم، وإلى هذا الأمر ينبّه Bohas (1990، 61) من خلال المصطلح **إعراب محليّ**. **فالإعراب المحليّ** للاسم يعني أن لهذا الاسم المبني (محلّ) في الروابط النحويّة، حسب العوامل.

على هذا يمكننا القول بأن (هؤلاءِ) في الأمثلة المذكورة أعلاه: **جاءني هؤلاءِ**، **رأيتُ هؤلاءِ**، **مررتُ بهؤلاءِ**، هو اسم إشارة مبنيّ على الكسرة **في محلّ** فاعل مرفوع في المثال الأول، و**في محلّ** مفعول به منصوب في المثال الثاني، و **في محلّ** اسم مجرور في المثال الثالث.

لكن السؤال المطروح: لماذا بُنيَ مثل هذا الاسم (هؤلاءِ)؟

ابن عقيل (1، 28) يوضّح سبب (بناء) مثل هذا الاسم، على أنه هناك أسماء تشبه الحروف: "الاسم ينقسم إلى قسمين: أحدهما المعرَب، وهو ما سلِمَ من شَبَه الحروف، والثاني **المبني**، وهو ما أشبه الحروف". ثم سرعان ما يشير ابن عقيل إلى أنّ هذا الشبَه يقوم على أمرين: الشَبَه للحرف **في الوضع**، والشبه للحرف في تضمّن **معنى الحرف**.

كي نفهم ما المقصود بـ (الوضع) و (المعنى)، يتوجّب التطرق بلمحة الى تعريف **الحرف** اصطلاحاً، ففي الاصطلاح النحويّ يأتي الحرف في المرتبة بعد الاسم نحو: رجل وفرس، وبعد الفعل نحو ذهب وسمع، ويعرّفه سيبويه (1، 12) من خلال تقسيم الكلام،كالتالي: "فالكلِم: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنًى ليس باسم ولا فعل. فالاسم: رجل، وفرس. وأمّا الفعل فأمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأزمان، وبُنيَت لما مضى... فأمّا بناء ما مضى فذهَبَ وسمِعَ... وأمّا ما جاء لمعنًى وليس باسم ولا فعل فنحو: ثمّ، وسوف، و واو القسم ولام الإضافة، ونحوها".

فالحرف على هذا، يكون أضعف من الاسم والفعل ويستعمل كأداة رابطة لتفرقة المعاني، نحو: مررتُ بزيدٍ. إذ هو ليس اسما فلا يكون معربًا، وكل حرف كهذا يتبع لـ (حروف المعاني) نحو: في ولمْ ...

فمن حيث شبه الاسم للحرف في **الوضع**، فإنَّ ابن عقيل (1، 30) يشير الى الضمائر المتّصلة (تاء المخاطَب) و (نا) كما في: **جئتنا**، على أنَّ هذه الضمائر تشبه حروف الهجاء من حيث موضعها في الكلمة، لذا يتحدّد لها البناء. وفيما يتعلّق بشبه الاسم للحرف في **المعنى**، فإنَّ ابن عقيل (نفس المصدر)، يورد اسم الاستفهام (متى) واسم الإشارة (هنا)، على أنهما يشبهان الحرف في

معناه الاصطلاحي؛ أي أنهما ليسا بـ (اسم) نحو رجل وفرس، وليسا ب (فعل) نحو ضرَبَ، وإنما هما عبارة عن معانٍ رابطة كالحروف، لذا يتحدّد لهما البناء.

من جهة أخرى ، هذه الأسماء المبنية هي ليست حروفًا تمامًا ، أي أنها تقع فاعلاً أو مفعولاً أو غير ذلك ... بالإعراب المحليّ بخلاف الحرف. لكن الجرجاني (ص 56) يلفت الانتباه الى أنّ هذه الأسماء المبنيّة بالمشابَهَة للحرف، فإنما تبنى **بناءً لازما** نحو مَنْ، كيفَ وهؤلاءِ. فالبناء (اللازم) يكون ملازما لهذه الأسماء ولا ينفكّ عنها وإنْ تغيّرَ موقعها في الجملة. وبالنسبة للبناء (اللازم) على السكون أو الحركة، فإنّ القرشي (ص 91) يوضّح أنّ الصورة الأصلية للاسم المبني هي السكون على الآخر، لأنّ هذه الصورة نقيضة صورة الإعراب.

أما الكسرة، فهي التي تلي السكون للأسماء المبنيّة بناء لازما، لأنَّ هذه الحركة قليلة التصرّف، بمعنى أن الكسرة لا تقع على أواخر الأفعال، ولا تقع على أواخر بعض الأسماء (المعربة)– المنوعة من الصرف.

ويعدل عن السكون الى حركة الفتح أو الضمّ وذلك منعًا لالتقاء ساكنيْن مثل: أينَ، ولعدم الابتداء بالسكون مثل كاف التشبيه، وكذلك للفرق بين البناء اللازم والبناء (العارض) مثل: يا عمرُ، على أنّ (عمر) منادى مبنيّ على الضمّ.

المقصود **بالبناء العارض** هو بناء الاسم لا بسبب مشابهته للحرف وضعًا أو معنىً، وإنما لعلّة (عارضة) طارئة توجب البناء. مثال على ذلك: يا زيدُ، حيث أن المنادى هنا علم مفرد (زيد) فيكون مبنيًّا على الضم كما يذكر الجرجاني (ص 57). فتركيب النداء جعل الاسم المنادى مبنيّا في هذه الحالة (لكونه علماً مفرداً)، وبناؤه **عارض**، أي أنّ هذا البناء يعرض عند التركيب مع حرف النداء (يا)، لكن البناء ينفكّ عند تفكيك التركيب، بخلاف البناء اللازم.

في دراسات لاحقة، بالإمكان تفصيل البناء (العارض) لتركيب النداء وغيره من الحالات التي يعرض فيها البناء نحو تركيب الاسم مع غيره مثل (حضرموت)، لما في ذلك من ضرورة تأتي في حينها. كذلك يجب ألاّ يفوتنا أن الاسم المبني بناء عارضًا له إعراب محليّ كما للاسم المبني بناء لازمًا، فـ (زيد) في المثال المذكور: يا زيدُ، هو منادى مبنيّ على الضمّ في محل نصب.

4. العامل في المبتدأ والخبر، وعمل (إنَّ)

يذكر Goldenberg (1988، 44) أنّ الرابط النحويّ بين المبتدأ والخبر ينمّ عن أن العناصر الأساسيّة في الجملة موضوعة بإسناد أحدهما الى الآخر. العنصر الأول الذي يتصدّر الجملة وهو (المبتدأ) (A) يكون (المسنَد)، والعنصر الثاني هو (الخبر) (B) عن المبتدأ يكون (مسنَدًا) إلى المبتدأ (A).

فالمبتدأ والخبر عنصران (عمدتان) في الجملة، حيث أن الخبر يحتاج إلى المبتدأ كما يحتاج المبتدأ إليه (إلى الخبر)، غير أن المبتدأ كما ينصّ ابن السرّاج (1، 58، انظر: Goldenberg، نفس المصدر) هو الاسم (المحدّث) عنه يسبق الخبر (الحديث) عنه، وهذا ما يجعله يختلف عن الفاعل الذي هو اسم (محدّث) عنه ويسبقه الفعل الذي هو (حديث) عنه.

وكما أشرنا سابقا الى دور المتكلّم في الإعراب، كذلك يلعب المتكلّم نفس الدور في المبتدأ والخبر بحيث يكون (مخبراً) بالخبر عن المبتدأ، وهو (المخبر) بالفعل عن الفاعل.

وتصنيف الجملة الى اسميّة وفعليّة إنما يحدّد بالعامل في المحدّث عنه (المخبر عنه)، حيث أن النحويين يعتبرون الجملة اسميّة عندما يكون المحدّث عنه (المبتدأ) مرفوعاً بعمل الابتداء. ومن جهة أخرى فإن الجملة تعتبر فعلية عندما يكون المحدّث عنه (الفاعل) مرفوعاً بعمل الفعل (Levin 1985، Distinction، 124).

يعرض Peled (1992، amal'، 147) مفهوم سيبويه في باب الابتداء بخصوص العمل في الجملة الاسمية مثل: **زيدٌ قائمٌ**، على أن المبنيّ عليه (الخبر) يرتفع به (بالمبتدأ) كما ارتفع المبتدأ **بالابتداء**، فالعامل هنا في المبتدأ هو (الابتداء) بفضل تصدّر المبتدأ للجملة، وهو عامل معنويّ المقابل للعامل اللفظي نحو الفعل والحرف. والعرض السائد عند النحويين أنَّ عامل (الابتداء) المعنوي يتمثّل بغياب عامل (اللفظ)، وبوظيفة (المبتدأ) كمحدّث عنه من قِبَل (الخبر) الموضوع لإتمام الجملة نحويًّا. هناكَ بعض النحويّين، كما يشير Peled (1992، amal'، 148 – 149) مثل ابن الأنباري وابن يعيش وابن عقيل، مَن اعتبر عامل (الابتداء) المعنوي عاملاً خارجيًّا مثل العامل اللفظيّ؛ أي مساويًا لـ (عامل صفر).

مع ذلك نجد اعتقادات مخالفة بخصوص رفع المبتدأ والخبر من حيث العمل. فمثلا الأستراباذي (انظر: Peled 1994، 150) يرجع الى الجزولي والزمخشري في أن **الابتداء** يعتبر عاملاً في المبتدأ والخبر معًا وذلك لأنه (يطلبهما) على السواء. وفي إطار **الطلب** نجد ابن أبي الرّبيع (2، 886) يقول: " ألا ترى أن المبتدأ هو الذي **رفع** الخبر وهما اسمان، وإنما عمل المبتدأ في الخبر **لطلبه** إيّاه". حيث من الواضح هنا أن المبتدأ هو العامل في الخبر لاحتياج المبتدأ اليه، وهذا الاعتقاد هو مذهب سيبويه كما أسلفنا.

غيرَ أن الكوفيين تبنّوا مبدأهم القائل **بالترافع**. والمقصود بـ (الترافع) العمل المتبادل بين المبتدأ والخبر، أي أنّه كل منهما يرفع الآخر، فالمبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ، باعتبار كل واحدٍ منهما عنصرًا أساسيًّا للآخر (Peled 1994، 152، Talmon 1993، 279). وهذا المبدأ من المسائل الخلافيّة، حيث يرى عدد من النحويّين أنّ العامل يجب أن يكون سابقًا للمعمول حسب نظريّة العمل.

لكن بدخول إنَّ/كانَ/ظننت عليهما يحدث التغيير في الإعراب باعتبار هذه العناصر نواسخ للابتداء كعامل يرفع ما بعده (للتوسّع، انظر: Peled 1992، amal'، 149). نتطرّق إلى (إنَّ) بشيء من التفصيل نظرًا لاعتبارها حرفًا لا فعلاً.

تعتبر (إنَّ) عند النحويين حرف توكيد (للتوسّع، انظر: Testen 1999، 142) كما يتضح من خلال المثال: **يقول زيدٌ إنَّ عمرًا كريمٌ**. فـ (زيد) يؤكّد الكرم في (عمرو). وينوّه Letourneau (1993، 263) إلى عمل (إنَّ) على أنّ فيه تجسيد للفعل. ف (إنَّ) تنصب المبتدأ كالفعل الذي ينصب المفعول. وابن الأنباري (1، 116) يوضّح أنّ (إنَّ) فيها **معنى الفعل حققت**، لذا فهي حرف توكيد بمعنى (حققت). ويقول ابن هشام (1، 83) أنها **حرف توكيد** ينصب الاسم ويرفع الخبر. فالنحويون البصريّون كما يفصّل ابن الأنباري (نفس المصدر) والمجاشعي (ص 104)، يرون أنّ (إنَّ) وأخواتها تشبه الأفعال بالإضافة إلى معناها، وهذا الشبه قوي عندهم من خلال الوجوه:

أ. إنَّ وأخواتها على وزن الفعل الماضي.

ب. مبنيّة على الفتح، كما أن الفعل الماضي مبنيّ على الفتح.

جـ. (إنّ) وأخواتها تحتاج إلى الاسم، كما أن الفعل يحتاج اليه.

د. يتصل بـ (إنَّ) وأخواتها الضمائر الخاصّة بالنصب: إنَّني وإنّكَ وإنَّه، كما في الفعل: ضربني وضربكَ وضربهُ.

هـ. تدخلها (نون الوقاية) عند الاتصال بياء المتكلّم نحو: إنَّني، كما أن الفعل كذلك نحو أكرمني.

مما ذكر أعلاه من الشبه بين (إنَّ) وأخواتها والفعل، يتعيّن على هذه الحروف أن يكون لها مرفوع ومنصوب كالفعل المتعدّي (المجاشعي، نفس المصدر). فالمرفوع مشبّه بالفاعل والمنصوب مشبّه بالمفعول.

لكن المجاشعي وابن الأنباري في عرضهما يبيّنان أن النصب يتقدّم على الرفع من خلال مبدأ (الأصل والفرع)– عند المجاشعي الأصل والشبه. هذا يسوقنا الى ما يعرضه Peled (1992، Cataphora، 94) أنّ (الأصل والفرع) مفهومان متلازمان عند النحويّين، فالمبادئ النحوية الأساسية يطلق عليها (أصول) وللنماذج الأساسية للجملة، في حين أنّ المبادئ الثانوية والنماذج الثانوية يطلق عليها (فروع). غير أنّه في حالة (إنَّ) يسبق النصب الرفع باعتبار هذا التركيب ليسَ تركيبًا أساسيًّا للجملة الفعليّة (أصل)، وإنّما يعتبر هذا التركيب تركيبًا ثانويًّا (فرع) مماثلاً للتركيب الثانويّ للجملة الفعليّة الذي يكون فيه النصب سابقاً للرفع.

ملخّص عمل (إنَّ) في المبتدأ والخبر، نجده عند ابن عقيل (1، 345)، حيث يقول إنّ عملها **بعكس** عمل (كانَ) تنصب الاسم وترفع الخبر.

فيما يتعلّق برفع (إنَّ) للخبر، هناك اختلاف بين الكوفيين والبصريين. إذ باعتبار (إنّ) مشبّهة بالفعل، فهي عاملة عمله أي تنصب وترفع مثل الفعل. فترفع (إنّ) الخبر بسبب دخولها على المبتدأ والخبر معًا فيجب العمل فيهما معًا: **إنَّ ⇐ [زيدٌ قائمٌ] ≈ إنَّ زيدًا قائمٌ**.

لكن ابن الأنباري (1، 115–117) يعرض موقف الكوفيين بأنّ (إنَّ) لا ترفع الخبر، لأنّها مشبّهة (مقيسَة) بالفعل، فهي فرع على الفعل، لذا تعتبر أضعف منه، فيبقى الخبر على حالته مرفوعًا قبل دخول (إنَّ)، وبذلك يمتنع التساوي بين الفرع والأصل.

ابن الأنباري يعرض في المقابل موقف البصريين الذي يدحض موقف الكوفيين، بأنّ (إنَّ) شبيهة بالفعل شبهًا **قويًا**، من حيث اللفظ والمعنى، وادّعاء الكوفيين بأن الفرع لا يتساوى مع الأصل يبطل باعتبار اسم الفاعل المشبّه (المقيس) بالفعل، وهو يعمل عمله، فيأخذ مرفوعًا ومنصوبًا مثل الفعل نحو: **زيدٌ ضاربٌ أبوهُ عمرًا**.

5. الخلاصة

– (القياس) يكون بالتناظر والتشابه القائم بين عنصر معيّن وعنصر آخر، حتّى يكتسب هذا العنصر المعيّن نفس الحكم الذي للعنصر الآخر. فـ (لعلّ) تُقاس بالفعل وبالتالي يكون لها حكم الفعل، والفعل المضارع يقاس بصيغة اسم الفاعل للتشابه بينهما فيأخذ نفس حكم الاسم في الجملة. وتتّسع دائرة (القياس) لتشمل العامل المعنوي (الابتداء) الذي يقاس بالعامل اللفظيّ (المبتدأ).

– يعدّ (التقدير) وسيلة هامّة عند النحويّين في إزالة الإشكال النظريّ وتجويز التركيب الذي يخرج عن أصول النظريّة النحويّة. كما هو الحال بخصوص حروف الجرّ الرابطة التي تربط الفعل بالاسم أو تربط الاسم المشتقّ (والمؤوّل بالمشتقّ) بالاسم، حيث يكون هذا (الفعل) أو هذا (الاسم المشتقّ) مفقودًا في تركيب (اللفظ) مقدّرًا في تركيب (المعنى): **زيدٌ في الدّارِ** ⇐ **زيدٌ [استقرَّ/مستقرٌّ] في الدّارِ**.

فتقدير تركيب (المعنى) يستوفي العنصر أو العناصر المفقودة في تركيب (اللفظ)، وبالتالي يكون تركيب (اللفظ) جائزًا ومقبولاً استنادًا إلى **تقدير** تركيب (المعنى).

كذلك يأتي دور **التقدير** لتركيب (المعنى) في إسقاط عناصر زائدة في تركيب (اللفظ) مثل (الباء) التي في خبر (ليسَ).

– **الإعراب** يصنّف الحالات ويبيّن الوظائف النحويّة لعناصر الجملة ويعنى بتغيّر الحركات على آخر الكلمة. يستند (الإعراب) إلى نظريّة **العمل**، التي تجمع بين **العامل** و**المعمول/المعمول فيه**. ولا بدّ أن يسبق (العامل) (المعمول).

للاسم ثلاث حالات إعرابيّة: الرّفع، النصب والجرّ. والعوامل المحدّدة لرفع الفاعل ونصب المفعول ليست معنى الفاعليّة ومعنى المفعوليّة، وإنّما يكون رفع الفاعل بوجود (عامل) لفظيّ فوريّ (الفعل) يسنَد إلى الفاعل الذي هو **عمدة** قويّة أي عنصر خبريّ أساسيّ في الجملة، وكذلك يكون نصب المفعول بوجود (عامل) لفظيّ فوريّ (الفعل) المسنَد إلى الفاعل والمقتضي للمفعول الذي هو **فضلة** ضعيفة أي عنصر غير أساسيّ في الجملة، كما يتّضح في المثال: **ضربَ زيدٌ عمرًا**.

أمّا الجرّ للاسم فيحصل بالعامل اللفظيّ الفوريّ وهو حرف الجرّ قبل الاسم أو المقدّر قبل المضاف إليه، وتقتضي **الإضافة** الجرّ للتمييز بين **الفاعلية** المقتضية الرفع للفاعل و**المفعوليّة** المقتضية لنصب للمفعول، كما يتّضح في المثال: **غلامٌ لِزيدٍ ⇐ غلامُ زيدٍ**.

العوامل اللفظيّة الفوريّة المختصّة بالأسماء: الأفعال، الأسماء مثل (المبتدأ) وبعض الحروف مثل حروف الجرّ والحروف المشبّهة بالأفعال نحو (إنَّ).

والاسم المختلف آخره لاختلاف العوامل يطلَق عليه **المعرَب** رفعًا أو نصبًا أو جرًّا، ويقابله الاسم **المبنيّ** الذي يثبت آخره في حالة وقد يتغيّر الثابت إلى بناء آخر في موضع آخر.

– **البناء اللازم** للاسم يكون بثبوت آخر الاسم وإن اختلف العامل فيه، بسبب مشابهته للحرف في **الوضع** أو في **المعنى** كما هو واضح في الأمثلة: **جاءني هؤلاءِ، رأيتُ هؤلاءِ، مررتُ بهؤلاءِ**، غير أنّ الاسم المبني بناءً (لازمًا) لا بدّ وأن يكون له وظيفة نحويّة: فاعل في المثال الأول، مفعول في المثال الثاني واسم مجرور في المثال الثالث، بمعنى أنّ له **إعراب محليّ** من رفع ونصب وجرّ.

و (البناء اللازم) يكون ملازمًا للكلمة لا ينفكّ عنها رغم تغيّر موقعها في الجملة، والأصل في صورة الكلمة المبنيّة بناءً لازمًا هو البناء على السّكون، ثمّ تليه الكسرة لأنها قليلة التصرّف أي لا تقع على أواخر الأفعال ولا تقع على آخر بعض الأسماء (الممنوعة من الصرف)، ويعدل عن السّكون إلى الفتحة أو الضمّة لعلل صرفيّة– صوتيّة نحو عدم التقاء ساكنين وغير ذلك...

البناء العارض يكون للاسم المعرب أصلاً بسبب علّة عارضة طرأت على مبنى الجملة فأوجبت البناء له على حركة ملائمة كما في تركيب النداء: **يا زيدُ**. وكذلك الاسم المبنيّ بناءً عارضًا له (إعراب محليّ) من رفع ونصب وجرّ.

– المبتدأ والخبر عنصرانِ (عمدتانِ) في الجملة لاحتياج أحدهما إلى الآخر، ويرتفع المبتدأ **بالعامل المعنوي الابتداء** ويرتفع الخبر بالعامل اللفظيّ الفوريّ– المبتدأ. هذا هو الرأي السائد إلى جانب الرأييْن الضعيفيْن أحدهما القائل بأنّ (الابتداء) يرفع كلاً من المبتدأ والخبر، والآخر القائل **بترافع** المبتدأ بالخبر والخبر بالمبتدأ.

وتصنّف الجملة إلى اسميّة عندما يكون (المحدَّث عنه) مبتدأ، وتصنّف إلى فعليّة عندما يكون (المحدَّث عنه) فاعلاً. وبدخول (إنَّ) أو (كانَ) أو (ظنَّ) على المبتدأ والخبر يتغيّر الإعراب باعتبار هذه العوامل **ناسخة** للابتداء. و(إنَّ) حرف توكيد بمعنى (حققت) تنصب المبتدأ وترفع الخبر بفضل قياسها بعمل الفعل.

ببليوغرافيا:

المصادر العربيّة

1 . ابن أبي الرّبيع، عبيد الله بن أحمد السبتيّ. البسيط في شرح جُمَل الزجّاجيّ. تحقيق ودراسة عياد بن عيد الثبيتي. مجلّدان. بيروت: دار الغرب الإسلاميّ، 1986.

2 . ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد أبو البركات. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين البصريين والكوفيين. تحقيق. محمد محيي الدين عبد الحميد. ط4. مجلّدان. القاهرة: المكتبة التجاريّة الكبرى، 1961.

3 . ابن عصفور، علي بن مؤمن أبو الحسن. شرح جمل الزجاجي. تحقيق. صاحب أبو جناح. مجلّدان. بغداد: وزارة الأوقاف والشؤون الدينيّة، 1982.

4 . ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن. شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك. تحقيق محيي الدين عبد الحميد. 4 أجزاء في مجلّدين. ط16. القاهرة: دار الفكر، 1974.

5 . ابن هشام الأنصاري، جمال الدين عبد الله بن يوسف. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. إشراف ومراجعة إميل بديع يعقوب. 3 مجلّدات. بيروت: دار الكتب العلميّة، 1998.

6 . ابن يعيش، موفّق الدين يعيش بن علي. شرح المفصّل. إشراف مشيخة الأزهر. 10 أجزاء في 5 مجلّدات. مصر: إدارة الطباعة النميرية، د.ت.

7 . الأستراباذي، محمّد بن حسن رضي الدين. شرح الرّضي على الكافية. تحقيق. يوسف حسن عمر. 5 مجلّدات. بنغازي: منشورات جامعة بنغازي، 1973–1978.

8 . الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن. كتاب الجمل في النحو. تحقيق. يسري عبد الغني. بيروت: دار الكتب العلميّة، 1990.

9 . سيبويهِ، عمرو بن عثمان. الكتاب. تحقيق وشرح. عبد السلام هارون. 5 مجلّدات. بيروت: دار الجيل، 1991.

10 . القرشيّ، شمس الدين محمد بن علي. الإرشاد إلى علم الإعراب. تحقيق. عبد الله علي الحسيني ومحسن سلام العميري. د.م: جامعة أم القرى، 1989.

11 . المجاشعي، علي بن فضال أبو الحسن. شرح عيون الإعراب. تحقيق وتعليق. عبد الفتّاح سليم. القاهرة: دار المعارف، 1988.

المصادر الأجنبيّة:

1. Baalabki, Ramzi.“ Reclassification in Arab Grammatical Theory”, *Journal of Near Eastern Studies*. 54i, (1995), pp. 1- 13.

2. Bohas, G.J.P. and Guliume D.E. Kouloughli, *The Arabic Linguistic Tradition*. London: Routledge,1990.

3. Goldenberg, Gideon.“Subject and Predicate in Arab Grammatical Tradition”, *ZDMG*. 138, (1988), PP. 39 – 73.

4. Letourneau, Mark, S.“Case Marking and Binding of Subject Clitics in Arabic Complement Clauses”, *Perspectives on Arabic Linguistics*. V, (ed.) Mushira Eid and C.Holes, Amsterdam: Benjamins,1993, pp. 261 – 290.

5. Levin, Aryeh.“The Distinction Between Nominal and Verbal Sentences According to The Arab Grammarians”, *ZAL*,15, (1985) pp. 118 – 127.

6. Levin, Aryeh.“The Views of The Arab Grammarians on The Classification and Syntactic Function of Prepositions”, *Jerusalem Studies in Arabic and Islam*. 10, (1987), pp. 342 – 367.

7. Levin, Aryeh.“The Fundamental Principles of The Grammarians` Theory of ʿamal”, *Jerusalem Studies in Arabic and Islam*. 19, (1995), pp. 214 – 232.

8. Levin, Aryeh.“The Theory of al-taqdiir and its Terminology”, *Jerusalem Studies in Arabic and Islam*. 21, (1997), pp. 142 – 166.

9. Maroth, Miklos.“The Role of qiyaas in Arabic Grammar”, *Acta Orientalia (Academiae Scientiarum Hungarica)*. 48i- ii, 1995,pp. 101– 108.

10. Owens,Jonathan. *Early Arabic Grammatical Theory: Heterogeneity and Standardization*. Amsterdam and Philadelphia: Benjamins, 1990.

11. Owens, Jonathan.“The Comparative Study of Medieval Arabic Grammatical Theory”, *Historiographia Linguistica*, 22, (1995), pp. 425– 440.

12. Peled,Yishai.“Cataphora and taqdiir in Medieval Arabic Grammatical Theory”, *Jerusalem Studies in Arabic and Islam*. 15, (1992), pp. 94– 112.

13. Peled,Yishai.“ʿamal and ’ibtidaa’ in Medieval Arabic Grammatical Tradition”, *Abar-Nahrain*, 30, (1992), pp. 146– 171.

14. Peled,Yishai.“Aspects of Case Assignment in Medieval Arabic Grammatical Theory”, *Wiener Zeitschrift Für Die Kunda Des Morgenlandes*,48, (1994), pp. 133– 158.

15. Talmon,Rafael.“Two Early non Sibawaihian Views of ʿamal in Kernel– Sentence”,*ZAL*,25, (1993), PP. 278– 288.

16. Testen, David.“On ?inna and ?anna , et alia”, *Perspectives on Arabic Linguistics*, xii, (ed.)Elabbas Benmamoun, Amsterdam: Benjamins, 1999, pp. 141– 160.

17. Versteegh, C.H.M.“The Arabic Terminology of Syntactic Position”, *Arabica*, 25, (1978), pp. 261– 281.

18. Versteegh, Kees. *The Arabic Language*, Cambridge, 1997.

תקציר:

במאמר זה הוצגו הסברים של חלק מהמזרחנים לכמה מעקרונותיה של התיאוריה הערבית הדקדוקית בימי הביניים: אנלוגיה (قياس), שיחזור מבנה העומק (تقدير), סיומת בהתאם ליחסה (إعراب) וסיומת קבועה (بناء), גורם שמפעיל השפעה דקדוקית על נושא שמני ונשוא וכן ההשפעה הדקדוקית של המילית إنَّ. להבנת עקרונות אלה יש תרומה משמעותית בתפיסת תופעות ומבנים דקדוקיים שונים בערבית הקלאסית.

האנלוגיה נתפסת ע״י המדקדקים ככלי שמעניק למילה או לקטגוריה מסוימת מקום לשוני-תחבירי זהה למילה או לקטגוריה השותפה לה באנלוגיה. הפועל يضرب למשל יכול למלא את מקומה של צורת הבינוני הפועל ضارب במשפט בגלל האנלוגיה הקיימת ביניהם. כמו כן הגורם האבסטרקטי ה-ابتداء מפעיל השפעה דקדוקית על הנושא השמני באנלוגיה לגורם המילולי ה-נושא שמני שמפעיל השפעה דקדוקית על הנשוא.

עקרון ה-تقدير שימש את המדקדקים בפתירת בעיות תיאורטיות והפיכת מבנים לא תקינים למבנים תקינים תואמים לתורת המשפט. בהסתמך על כך המדקדקים הבחינו בין מבנה השטח (تركيب اللفظ) בהיותו חסר או לא תקין לבין מבנה העומק (تركيب المعنى) המשוחזר ע״י הדובר ב-تقدير כאשר הוא מבנה שלם ותקין.

המדקדקים דיברו על המושג إعراب המציין סיומת בהתאם ליחסה לרכיב שמני הנקבעת ע״י ההשפעה הדקדוקית. הגורם שמפעיל השפעה דקדוקית נקרא عامل ואילו הרכיב השמני המקבל את ההשפעה נקרא معمول. במסורת הערבית הדקדוקית מדובר על שלוש יחסות (ثلاث حالات للإعراب): יחסת رفع, יחסת نصب ויחסת جرّ. יחסת ה-رفع נקבעת לרכיב עקרי בקטגוריה המכילה המספר הקטן ביותר של רכיבים כמו הנושא הפועלי (الفاعل) כאשר הפועל נתפס כגורם הישיר ליחסה. ואילו יחסת ה-نصب נקבעת לרכיב טפל בקטגוריה המכילה המספר הגדול ביותר של רכיבים כמו המושא הישיר (المفعول به). יחסת ה-جرّ נועדה לרכיב שמני בצירוף יחס או בסמיכות.

לעומת ה-إعراب ישנו המושג بناء המציין סיומת קבועה לשם בכל היחסות הנגרמות ע״י הגורם המפעיל השפעה דקדוקית ה-عامل. למשל כינוי הרמז هؤلاءِ נתפס כרכיב עם סיומת קבועה (مبنيّ) בין אם הוא מתפקד כנושא פועלי ביחסת رفع או כמושא ישיר ביחסת نصب או כלוואי ביחסת جرّ. הסיומת הקבועה לשמות שכאלה נקראת بناء لازم שהיא נבדלת מסיומת קבועה מקרית הנקראת بناء عارض הנקבעת לרכיבים שמניים במבנים מסוימים.

הנושא השמני נקרא مبتدأ שנקבעת לו יחסת رفع ע״י הגורם האבסטרקטי ה-ابتداء. גם לנשוא שנקרא خبر נקבעת לו יחסת رفع ע״י הגורם המילולי שקודם לו ה-مبتدأ. המילית إنَّ נתפסת כאנלוגית לפועל حقّق, וכשמצטרפת למשפט השמני המורכב מנושא ונשוא, היא מעניקה לנושא יחסת ה-نصب ולנשוא יחסת ה-رفع.